



التوصيات الختامية للندوة التخصصية (نحو تطوير الخطاب السياسي للثورة)

استنبول ٧ محرم ١٤٣٨هـ الموافق لـ ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦

تمثل القضايا السياسية والقانونية الناجمة عن العقد الاجتماعي كقضايا المواطنة وهوية الدولة وشكلها والحقوق والحريات الأساسية جوهر أية رؤية سياسية وأساسها، وإذا كان النظام ومعه بعض القوى المشكّلة "قوات سوريا الديمقراطية والي واي دي" قد أبدى رؤاه من خلال دستوره وإعلاناته القانونية "إعلان الإدارة الذاتية مثلاً" تجاه هذه القضايا، فإن الثورة لم تستطع حتى تاريخه تحقيق التوافق بين قواها في هذا المجال.

صحيح أن القوى والكيانات الثورية قد نجحت في صياغة توافقاتها السياسية في الحدود الدنيا، إلا أن هذه التوافقات تحققت غالبيتها - إن لم نقل جميعها- في مجال رسم "خطوط الثورة الحمراء" كوثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، التي مثلت "ما لا تقبل به الثورة"، وفي مجال القضايا "المؤقتة أو الاستثنائية" التي تخص المرحلة الانتقالية كما في بيان مؤتمر الرياض. وبقي توافق الثورة السياسي الذي تعبر به عن رؤاها غائباً، أو موجوداً بحالة "فصائلية أو حزبية" تعبر عن مشاريع القوى والكيانات أكثر من تعبيرها عن الثورة ومبادئها.

ضمن هذا السياق، وفي خضم حالة المراوحة التي تعاني منها الثورة على صعيد البناء السياسي، وبعد أن استنفدت حالة بناء الأجسام السياسية (الجانب الهيكلية) الكثير من الجهود، ارتأى مركز الحوار السوري دفع الجهود باتجاه تطوير الخطاب السياسي (الجانب الموضوعي)، ونظم الندوة التخصصية (نحو تطوير الخطاب السياسي للثورة)، لتكون باكورة ندواته في هذا المسار، وذلك يوم السبت ٧ محرم لعام ١٤٣٨هـ الموافق لـ ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦م.

ضمت الندوة طيفاً واسعاً من أهل الخبرة والاختصاص في المجال السياسي للثورة، كعض ممثلي القوى السياسية والمكاتب السياسية للفصائل إلى جانب بعض أعضاء الائتلاف الوطني والمستقلين. وقد تركزت مناقشتهم حول المحاور الأربعة التالية:

المحور الأول: مقدمة في سياق المشروع السياسي: أسئلة وتحديات: وقُدمت فيه ورقتان: الأولى، للأستاذ نبيل شبيب بعنوان "منطلقات أولية لمشروع سياسي"، والثانية، للدكتور حسان الصفدي بعنوان "التدافع السياسي وأسئلة كتابة مشروع سياسي وطني لسوريا المستقبل".



المحور الثاني: العلاقة بين الشريعة ومرجعية التشريع: البعد الدستوري والتطبيقي: قدم مركز الحوار السوري الورقة الأولى بعنوان "أثر الشريعة الإسلامية على مرجعية التشريع: سوريا نموذجاً"، في حين قدم الدكتور محمد نور حمدان الورقة الثانية بعنوان "مرجعية الشريعة في الدستور: دستور ١٩٥٠ نموذجاً".

المحور الثالث: إشكاليات العقد الاجتماعي لدى السوريين: المواطنة وآثارها: كانت الورقة الأولى للدكتور ياسر العتيبي بعنوان "المواطنة والهوية بين العقد المشترك والمحفز الحضاري"، في حين كانت الورقة الثانية للدكتور محمد نذير سالم بعنوان "نظرة على إشكالات العقد السياسي الاجتماعي والهوية الجامعة لدى السوريين".

المحور الرابع: مكانة الحقوق والحريات الأساسية في المشروع السياسي: إشكالية الإقرار والتطبيق: قدم مركز الحوار السوري ورقته فيه بعنوان "تكريس الحقوق والحريات الأساسية سياسياً وقانونياً في المشروع السياسي".

بعد عدة ساعات من النقاش والحوار في المحاور المتقدمة أعلاه، توافق الحضور على التوصيات الختامية التالية:

١- الدفع باتجاه اعتماد دستور ١٩٥٠ مؤقتاً كونه الوثيقة القانونية الأقرب إلى طموحات الشعب السوري على مختلف تطلعاته وتوجهاته.

٢- ضرورة تبني قوى الثورة السياسية والعسكرية لوثيقة قانونية وسياسية تتضمن الحقوق والحريات الأساسية مع البدء بتطبيقها والتوعية بها من خلال مؤسسات حقوقية وقانونية.

٣- الاعتناء بتدريب كوادر سياسية وقانونية يمكن لها أن تخوض المعركة السياسية والدستورية القادمة بكفاءة، وذلك من خلال المؤسسات المتخصصة كمراكز التدريب والجامعات.

٤- العمل على نشر الوثائق السياسية والتوعية بها على مستوى الشعب عموماً والفصائل خصوصاً، ولا يكتفى بإعدادها وجمع التوقيعات عليها.

٥- عدم التفريط بالمكتسبات السابقة التي تشير إلى مرجعية الشريعة "كما في الدساتير السابقة وبعض الوثائق السياسية التي توافقت عليه القوى الثورية" مع العمل بالتوازي على بناء القبول الشعبي بمرجعية الشريعة والتوعية بالمراد منها، والتواصل مع القوى السياسية المختلفة لتوضيح الانعكاسات الإيجابية لهذه المرجعية على الواقع السوري.





٦- تفعيل الحوار مع الأطياف المختلفة في الحراك السوري، مع الاستمرار في الحوار داخل الدائرة الإسلامية للوصول إلى مخرجات توافقية يمكن للثورة الاستفادة والبناء عليها.

٧- المناقشات العلمية حول مفهوم المواطنة لن تحسم الخلاف حوله في المنظور القريب، ومن أجل التقدم في هذه القضية الملحة نقترح أن يلخص مركز الحوار الأوراق السياسية والشرعية التي قدمت في هذه الندوة التخصصية والتي قبلها، ويتقدم بها إلى المجلس الإسلامي السوري - كجهة تحظى بالقبول المتزايد لدى السوريين- ليقوم - ومن خلال تواصله مع القوى السياسية المختلفة - بتقديم طرح عملي عن المواطنة يمكن أن يساهم في حسم الخلاف، والبناء عليه في الوثائق السياسية.

٨- دراسة التطورات على الساحة السورية وأثرها في تغيير منظور توصيف الحالة السياسية السورية من ثورة ضد النظام إلى ثورة ومشروع تحرير وطني، وانعكاسات هذا التغيير على مشروع الخطاب السياسي برمته.

٩- تكليف مركز الحوار السوري بالتواصل مع القوى والمؤسسات الثورية العاملة في المجال السياسي، بقصد تشكيل لجنة تعمل على إعداد المبادئ والمعالم الرئيسة للمشروع السياسي.